مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد السادس عشر، العدد الأول، ص125-ص140 يناير 2008
ISSN 1726-6807, http://www.iugaza.edu.ps/ara/research/

آراء النحاة في (حاشا)

د. عبد الهادي عبد الكريم برهوم

كلية الآداب - قسم اللغة العربية

الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين

تاريخ استلام البحث: 2007/7/1م، **تاريخ قبول البحث:**2007/7/27م

الملخص: يتناول هذا البحث (حاشا) التي للاستثناء واختلاف النحاة فيها، حيث ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها لا تكون إلا حرف جرٍ، في حين ذهب الفراء والكوفيون إلى أنها فعل ينصب ما بعده وليست حرفاً، أما المبرد والجرمي والمازني والزجاج وغيرهم فقد توسطوا وجمعوا بين الوجهين فقالوا إنها تكون حرفاً ؛ إذا جرتْ، وتكون فعلاً ؛ إذا نصبت، كما يناقش البحث أدلة كل فريق ثم ردود العلماء، ثم يخلص إلى خاتمة البحث ونتيجته.

Exceptional "Hasha"

Abstract: This research treats exceptional "Hasha" and grammarians' opinions. Saibawaih and Basra Scholars regard it a preposition while Faraa' and Kufa Scholars regard it as a verb. Mubarred, Jurmy, Mazeny and Zajaj say that it can be regarded as a preposition or a verb.

يجوز في (حاشا) الوجهان، فهي تجر وتنصب مثل (خلا) فتقول: قام القوم حاشا زيدٍ، وحاشا زيداً، فإذا جرت ؛ فهي حرف، وإذا نصبت ؛ فهي فعل.(1)

قال ابن مالك: (يستثنى بحاشا وخلا وعدا)فيجررن المستثنى أحرفاً وينصبنه أفعالاً".(2) وهي عند سيبويه وأكثر البصريين حرف استثناء بمنزلة (إلا) يجر ما بعده،(3)

---

(1) اللمع في اللغة العربية لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط الثانية 1985م- 1405هـ ص125- 126، شرح الأشموني، 244/2.

(2) شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لجمال لدين محمد بن عبد الله ابن مالك، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى 1422هـ- 2001م، 306/2.

(3) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة 1979م 165، والجني الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين تبارة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1413هـ- 1992م، 562.

وهي عند الكوفيين فعل ماض. (1)

ويجوز فيها عند كل من : المبرد ، الجرمي ، المازني ، الزجاج الوجهان، وهو الصحيح؛ لأنه ثابت عن العرب. (2)

المذهب الأول: عند سيبويه والبصريين:

التزم سيبويه في (حاشا) الحرفية فقط، ولم يذكر كونها فعلاً ناصباً، ومعه في هذا أكثر البصريين. (3)

والذي ذهب إليه سيبويه والبصريون هو الكثير الراجح فيها.(4)

قال ابن هشام: "ولم يجوز سيبويه في المستثنى (بعدا) غير النصب، لأنه رأى أنها لا تكون إلا فعلاً، ولا في المستثنى (بحاشا) غير الجر؛ لأنه رأى أنها لا تكون إلا حرفاً".(5)

وقال المرادي: "ولا يجيز سيبويه النصب بها؛ لأنه لم يبلغه".(6)

وذهب الزمخشري كذلك إلى ما ذهب إليه سيبويه فقال: "والثالث مجرور أبداً، وهو ما استثنى (بغير ، حاشا ، سوى ، وسواء).(7)

(فهي) على ذلك حرف يجر ما بعده، وهو ما بعده في موضع نصب بما قبله، وفيه معنى الاستثناء تقول: أتاني القوم حاشا زيدٍ، وما أتاني القوم حاشا زيدٍ، أي سوى زيدٍ.(8)

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري المولود في سنة 513، والمتوفى في سنة 577 من الهجرة، 280/1، والجني الداني، 564.

(2) شرح الرضى على الكافية، تحقيق وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، 23/2، والجني الداني، 562.

(3) شرح التسهيل، 306/2، وشرح الرضى على الكافية، 122/2، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، 244/2.

(4) شرح الأشموني، 244/2.

(5) مغني اللبيب، 165.

(6) الجني الداني، 562.

(7) شرح المفصل شرح المفصل للشيخ العلامة موفق الدين يعيش بن يعيش النحوي المتوفى سنة 643هـ، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 60/2.

(8) المصدر السابق، 60/2.

كذلك ذهب الزجاجي إلى أن (حاشا) تكون خافضة على كل حال.(1)

وقد دلل سيبويه على حرفية (حاشا) بما يلي:

1- لا يجوز دخول (ما) المصدرية عليها كما تدخل على (خلا ،عدا) فلا يقال: ما حاشا زيداً، كما يقال: ما خلا زيداً، وما عدا عمرا، فلما لم يجز هذا دلّ على أنها ليست بفعل بل حرف.(2)

2- ومن أدلته كذلك أنها لو كانت اسماً لوليت العامل في قولك: ما قام حاشا زيد، كما تقول: ما قام غير زيد، ولو كانت فعلاً لما جاز أن تجر لأن الفعل لا يخفض بنفسه، فلما لم تكن اسماً ولا فعلاً ؛ فهي حرف.(3)

3- ومن أدلته على حرفيتها أنها تجر الاسم ومنه قول الجميح بن منقذ الطماح (من الكامل)(4):

حاشا أبي ثوبان إن به ... ضنا على الملحاة والشتم

ذكر ابن مالك أنه دليل على حرفية (حاشا) وهو الأكثر في استعمالها والمجمع عليه.(5)

والجار في البيت لا يخلو: إما أن يكون (حاشا) نفسها، وإما عاملاً مقدراً، والثاني باطل لأن عامل الجر لا يعمل مع الحذف، فوجب أن تكون جرت بنفسها.(6)

---

(1) الجمل في النحو الجمل في النحو للزجاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى-1424هـ 2003م، 232.

(2) الإنصاف، 281/1، علل النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق المتوفى سنة 325هـ، تحقيق د. محمود جاسم محمد الدرويش، الطبعة الأولى 1420هـ- 1999م، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 397، وشرح الرضى على الكافية، 122/3.

(3) الاستغناء في الاستثناء، 34.

(4) البيت في الإنصاف، 281/1، وشرح التسهيل، 308/2، وشرح شواهد العيني ، تحقيق محمود بن الجميل، الطبعة الأولى، 1423هـ- 2002م، مكتبة الصفا، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2/ 244، و همع الهوامع، 232/1، والجني الداني، 562، ومغني اللبيب، 122/1، وشرح المفصل، 2/ 62 وشرح أبيات المغني، 88/3- 89، واللمع توجيه اللمع للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق أ. د. فايز زكي محمد دياب، الطبعة الأولى 123هـ- 2002م، دار السلام، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 126.

(5) شرح التسهيل، 307/2- 308.

(6) الإنصاف، 281/1.

وقد أنشده أكثر النحويين بهذا اللفظ، وفيه تخليط من جهة الرواية ؛ لأنهم ركبوا صدره على عجز غيره، والصواب فيه قوله(1):

حاشا أبي ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكمة فدم
عمرو بن عبد الله إن به ضناً عن الملحاة والشتم

4- ومن أدلة سيبويه كذلك: أنهم يقولون: حاشاي، من دون نون الوقاية، فلو كانت فعلاً لم يجز ذلك.(2)

الرد على مذهب سيبويه:

خالف كثير من العلماء سيبويه في إنكاره أن تكون (حاشا) فعلاً، فقد قال السيوطي : إن ما ذهب إليه سيبويه من كونها لا تكون إلا حرفاً مردود(3) بقول الفرزدق(4):

حاشا قريشاً فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين

والبيت من البسيط، والشاهد فيه أنه قال: (حاشا قريشاً) فقد استعمل (حاشا) فعلاً، فنصب به ما بعده.(5)

وقد ذكر ابن مالك أن سيبويه التزم فيها الحرفية، وهذا هو المشهور فيها، لكنه خالفه في منع كونها فعلاً ناصباً، وذلك في قوله عن النصب: "إلا أنه ثابت بالنقل الصحيح عمن يوثَق بعربيته، ومن ذلك قولهم: "اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصبغ".(6)

---

(1) الجني الداني، 563، وشرح المفصل، 227/2.

(2) كتاب سيبويه 2/ 165

(3) البهجة المرضية البهجة المرضية في شرح الألفية، تأليف أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة 911هـ، تحقيق أحمد إبراهيم محمد علي، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، 276.

(4) البيت في شرح التسهيل، 225/2، وهمع الهوامع، 232/1، وشرح شواهد العيني، 244/2، وشرح ابن عقيل شرح ابن عقيل قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقل العقيلي المصري الهمداني، 698- 769هـ، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، طبعة 1414هـ - 1994م، دار الفكر، بيروت، لبنان، 239/2، والبهجة المرضية، 276، وشرح الأشموني، 244/2- وهو في ديوان الفرزدق.

(5) شرح ابن عقيل، 239/2، وشرح شواهد العيني، 244/2.

(6) شرح التسهيل، 306/2.

آراء النحاة في "حاشا "

قال ابن السراج: "وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد: قال: سمعت أعرابياً يقول: اللهم اغفر لي، ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع، نصب بحاشا".(1)

وذكر ابن مالك أنه روى عن الأخفش أنه سمع من ينصب بها ؛ فأورد بيت الفرزدق السابق دليلاً على جواز النصب (بحاشا) وهذا دليل كذلك على مخالفة الأخفش لسيبويه في منع النصب بها.(2)

وقد ذهب ابن الناظم أيضاً إلى مخالفة سيبويه في الالتزام بحرفية (حاشا)؛ فذكر أنه خالفه من جاء بعده لأنه ثبت بالنقل الصحيح عن العرب النصب بعد (حاشا)، والجر بعد (عدا) فوجب أن يكونا مثل (خلا) تحتمل الوجهين.(3)

ثم ذكر ابن الناظم أن أبا عمرو الشيباني حكى قولهم السابق: "اللهم اغفر لي ولمن سمع" (4).

كذلك ذهب المرادى إلى إثبات صحة جواز الوجهين في حاشا، وذلك في قوله: "والثاني أنها تكون حرفاً فتجر كما ذكر سيبويه، وتكون فعلاً فتنصب، بمنزلة (خلا) و(عدا)، وهذا مذهب الجرمي، والمازني، المبرد، والزجاج، وهو الصحيح ؛ لأنه قد ثبت عن العرب الوجهان".(5)

ثم بين المرادى أنه ممن حكى النصب بها عن العرب أبو زيد، والفراء، والأخفش، والشيباني عن بعض العرب ثم ذكر قولهم: "اللهم اغفر لي ولمن سمع..."، وبين أنه يروى الأصبع، والأصبغ.(6)

---

(1) الأصول في النحو الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفى سنة 316هـ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة 1408هـ - 1988م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 288/1.

(2) شرح التسهيل، 307/2.

(3) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام العلامة حجة العرب جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ص309.

(4) شرح الألفية لابن الناظم 310.

(5) الجني الداني، 562.

(6) الجنى الداني 562.

وقد أكده وأثبته أيضاً العلامة الصبان في حاشيته على شرح الأشموني.(1)

وتابع ابن مالك في مناقشته لرأي سيبويه والبصريين، واستعمالهم (حاشاي) دليلاً على كونها حرفاً، ولو كانت فعلاً لقالوا: (حاشاني)(2)، بين ابن مالك أن بعض المتأخرين تعصب في منع كونها فعلاً محتجاً بقول الأقيشر (من الكامل).(3)

في فتية جعلوا الصليب إلههم　　　حاشاي إني مسلم معذور

والصحيح أن هذا البيت ورد دليلاً على استعمالها حرفاً، وهو الأكثر، ولو أراد من قال: حاشا الشيطان فنصب بها، لو أراد أن يستثني نفسه لجاز أن يقول: "حاشاني".(4)

المذهب الثاني: عند الفراء

وهي عنده فعل بلا فاعل، والأصل عنده في قولك: (حاشا زيد) حاشا لزيد، فالجر بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة ؛ لكثرة الاستعمال.(5)

وقد أنكر ابن يعيش هذا على الفراء، فقال إن هذا فاسد ؛ لأن الفعل لا يخلو من فاعل.(6)

وأنكره الرضى أيضاً بقوله: "وهو بعيد لارتكاب محذورين: إثبات فعل بلا فاعل، وهو غير موجود، وجر بحرف جر مقدر، وهو نادر".(7)

---

(1) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمود بن الجميل، الطبعة الأولى 1423هـ - 2002م، مكتبة الصفا، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 170/2، وشرح الألفية لابن الناظم، 310.

(2) شرح التسهيل، 225/2- 226.

(3) البيت للأقليشر الأسدي وهو في ديوانه، ص41، والجني الداني، 566، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، المتوفى سنة 761هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،الطبعة السادسة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 85/1، وهمع الهوامع، 232/1، وشرح التسهيل، 226/2، والأقليشر هو المغيرة بن عبد الله، شاعر إسلامي لقب بالأقليشر لأنه كان أحمر اللون.

(4) شرح التسهيل 226/2.

(5) شرح المفصل، 63/2، وشرح الرضى على الكافية، 123/2.

(6) شرح المفصل، 63/2.

(7) شرح الرضى على الكافية، 123/2.

المذهب الثالث: وهو مذهب كل من: المبرد، الجرمي، المازني، والزجاج وغيرهم، ويجوز عندهم الوجهان، قال ابن جني(1): "وأما (خلا وحاشا) فيكونان فعلين فينصبان، ويكونان حرفين فيجران، تقول قام القوم خلا زيدٍ، وخلا زيداً، وحاشا عمرو، وحاشا عمراً".

وعليه فقد التقى المبرد ومن معه مع سيبويه والبصريين في جواز كونها حرفاً يجر، واختلفوا معهم في منع كونها فعلاً، ووافق المبرد ومن معه الكوفيين في كونها فعلاً ينصب، والتقوا معهم في إثبات فعليتها بأدلة وهي(2):

1- أنها تتصرف: فتقول: حاشيت زيداً أحاشيه، وقالوا : إن الدليل على تصرفها قول النابغة (من البسيط)(3):

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد

فلما تصرف وجب أن يكون فعلاً؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال.(4)

2- واحتجوا كذلك بأن الحذف يدخله، كقولك (حاش لزيدٍ)، والحذف لا يكون في الحروف بل في الأفعال والأسماء.(5)

ومن ذلك قولهم (حاشَ لله)، في (حاشا لله) وقد قرأ أكثر القراء بحذف الألف، وكتب في المصحف كذلك بحذفها، وهذا دليل على أنها فعل (عندهم).(6)

3- ومن أدلتهم على فعليتها كذلك أن اللام الجارة تتعلق بها كما في قوله تعالى: "حاشا لله ما هذا بشراً " ، وحرف الجر يتعلق بالفعل لا بالحرف، والحرف لا يتعلق بالحرف.(7)

ومن أدلتهم كذلك أنهم قالوا لو كانت حرفاً لجاز قولنا فيها: ما قام حاشا زيد، كما جاز أن نقول: (ما قام إلا زيد)، ولو كانت اسماً لما نصبت؛ لأنها ليست من الأسماء العاملة، فإذا لم تكن اسماً ولا حرفاً ؛ لم يبق إلا أن تكون فعلاً.(8)

---

(1) اللمع في العربية، 125- 126، وتوجيه اللمع، 225.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف، 280/1- 281، ...

(3) البيت في ديوان النابغة، ص20، وشرح التسهيل، 309/2، والإنصاف، 280/1، وشرح المفصل، 2 /63، وعلل النحو، 397، والجني الداني 559، ومغني اللبيب، 121/10، و همع الهوامع، 233/1.

(4) الإنصاف، 280/1.

(5) علل النحو، 397.

(6) الإنصاف، 280/1- 281.

(7) الإنصاف، 1/ 281.

(8) الاستغناء في الاستثناء، 35- 36.

ونصب ما بعدها على المفعولية، وهي عند الفراء بلا فاعل، وقد ثبت فساده فيما سبق، وفاعلها عند المبرد ومن معه ضمير استتر فيها، يعود على (البعض) المفهوم من الكلام.(1)

وقد أجاب الأنباري عن كلمات الكوفيين وردها بما يلي:-

1- قولهم إنه يتصرف لا نُسلّم به، وقول النابغة: (وما أحاشى) مأخوذ من لفظ (حاشا) وليس متصرفاً منه كما نقول: بسمل، وهلل، ولبى، وكبر فهذه أُخذت منها وإن كانت لا تتصرف، وكذلك (حاشا).(2)

2- كذلك قولهم عن لام الجر تعلقت بحاشا لا نسلم به، فاللام في (حاشا لله) زائدة، لا تتعلق بشيء، نحو قوله تعالى: "**للذين هم لربهم يرهبون**" فاللام هنا زائدة لا تتعلق بشيء ؛ لأن التقدير: (يرهبون ربهم)، وكقوله تعالى: "**ألم يعلم بأن الله يرى**"، (فالباء) هنا لا تتعلق بشيء، فالتقدير:(ألم يعلم أن ...).(3)

3- كذلك لا يسلم الأنباري بدخول الحذف في (حاشا) من وجهين:

أ- أن الحذف لم يدخله أصلاً، فالأصل عند بعضهم في حاشا (حاشَ) بغير ألف، وإنما زيدت فيه الألفُ، وهذا هو الجواب عن احتجاجهم بقراءة من قرأ (حاشَ لله).(4)

ثم ذكر الأنباري أن هذه القراءة قد أنكرها أبو عمرو بن العلاء سيد القراء، وقال: العرب لا تقول: "حاشَ لك"، ولا "حاشك" وإنما تقول: حاشا لك، وحاشاك، وهي في قراءة أبي عمرو (حاشا لله) بالألف في الوصل، ويقف بغير ألف متابعة للمصحف الشريف، وكذلك كان عيسى بن عمر الثقفي يقول: العرب كلها جمعاء تقول: (حاشا لله) بالألف، وهذه حجة لأبي عمرو.(5)

ب- الوجه الثاني أنّا نسلم أن الأصل فيه (حاشا) بالألف، إنما حذفت لكثرة الاستعمال.(6)

---

(1) الاستغناء في الاستثناء، 36.

(2) الإنصاف، 283/1.

(3) الإنصاف، 283/1.

(4) الإنصاف 283/1.

(5) الإنصاف 284/1.

(6) الإنصاف 285/1.

كذلك رأى الأنباري أنه لا حجة لهم في عدم دخول الحذف في الحرف، والدليل على ذلك: قولهم في (رب) (رب) بالتخفيف، وقد قُرئ به في قوله تعالى: "**ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين**".(1)

وكان المبرد ومن معه قد وافقوا الكوفيين في أدلتهم السابقة التي أوردوها لإثبات فعلية (حاشا) كما أسلفت، لكنه خالفهم في جواز الوجهين، ولكن العلماء لم يتركوا المبرد بل رددوا كلامه في حين رجح بعضهم رأي سيبويه.

ومن أولئك أبو الحسن الوراق الذي رجح رأي سيبويه على رأي المبرد، وذلك في قوله: "وجميع ما ذكره أبو العباس يمكن تأويله، فإذا أمكن تأويله كان ما حكى سيبويه أولى ؛ لأن ذلك متعلق بالحكاية عن العرب؛ لذلك أصبح قول سيبويه أقوى".(2)

وذكر أبو الحسن الوراق : أن أبا العباس المبرد لا حجة له في قول النابغة، فقوله (أحاشى) مأخوذ من (حاشى) كما تقول: حوقل الرجلُ إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وبسملَ إذا قال: بسم الله الرحمن الرحيم، وهكذا.(3)

وقد بين ابن مالك أيضاً أن المبرد أخطأ حين دلّل على فعلية (حاشا) ببيت النابغة؛ لأن (حاشا) إذا كانت فعلاً للاستثناء فإنها تقع موقع (إلا) وتؤدي معناها، فلا تتصرف كما لا تتصرف "عدا "، "خلا " ، "ليس" ، و"لا يكون"، وهي أحق منهن بمنع التصرف ؛ لأنها تشبه (حاشا) الحرفية لفظاً ومعنى.(4)

أما (أحاشى) فهو مضارع حاشيت بمعنى : (أستثني)، وهو فعل متصرف مشتق من لفظ (حاشا) المستثنى بها كما اشتقوا (سوفت) من لفظ (سوف)و(لوليت) من لفظ (لولا) و(لا ليت) من لفظ (لا)و(أيهت) من لفظ (أيها).(5)

ولم يوافق المرادى المبرد فيما ذهب إليه من الاستدلال على فعلية (حاشا) ببيت النابغة السابق ؛ لأنها تصرفت، وقد علّق على ذلك بقوله: "وأُجيب بأن (أحاشى) يجوز أن يكون تصريف

---

(1) الإنصاف 285/1.

(2) علل النحو، 398.

(3) علل النحو، 398.

(4) شرح التسهيل، 309/2.

(5) شرح التسهيل، 309/2.

فعل من لفظ (حاشا) الذي هو حرف يستثنى به".(1)

وقد ذهب إلى ذلك أيضاً الرضى، فخاص إلى أن استدلال المبرد على فعلية (حاشا) بالتصرف ليس بقوي.(2)

ولا حجة للمبرد كذلك في الحذف كدليل على فعليتها؛ لأن الحذف يدخل في الحرف في نحو (رب)، و(مذْ) فيجوز كذلك أن يحذف من (حاشا) ؛ لكثرة استعمالها؛ ولاتصال الكلام بها.(3)

كما ذهب الرضى أيضاً إلى أن استدلاله بالحذف ليس بقوي، نحو (حاشَ لله) ؛ لأن الحرف إذا كثر استعماله؛ قد يحذف منه، فيقولون: سو أفعل، أي: سوف أفعل.(4)

الفرق بين (حاشا) و(خلا): لا فرق بين (حاشا) و(خلا) إلا أن (خلا) تدخل عليها (ما)، أما (حاشا) فلا تدخل عليها، فلا يقال: قاموا ما حاشا زيداً إلا في النادر.(5)

إلا أن الأخفش روى قول الأخطل(6):

رأيتُ الناس ما حاشا قريشاً فإنا نحن أفضلهم فعالا

الشاهد فيه أنه أدخل (ما)على (حاشا)، وهذا من النادر، وقد أجازه بعضهم على قلّة، وهو مسموع من كلامهم.(7)

ومن النادر الذي دخلت فيه (ما) على (حاشا) قول النبي - صلى الله عليه وسلم- : **"أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة"**.(8)

---

(1) الجني الداني، 564.

(2) شرح الرضى، 124/2.

(3) علل النحو، 398.

(4) شرح الرضى، 124/2.

(5) شرح الألفية لابن الناظم، 309.

(6) الجني الداني، 565، وشرح شواهد المغني، 368/1، وشرح شواهد العيني، 136/3، وشرح ابن عقيل، 240/2، وشرح الرضى، 123/2، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، 36/2، والبهجة المرضية، 276.

(7) شرح شواهد المغني، 368/1، والجني الداني، 565، وشرح ابن عقيل، 240/2.

(8) شرح ابن عقيل، 240/2، وشرح التسهيل، 308/2، والبهجة المرضية، 276، وشرح الألفية لابن الناظم، 309، والجين الداني، 565، ومعني اللبيب، 164.

آراء النحاة في "حاشا "

أخرج أبو أمية الطرسوسي في مسند عبد الله بن عمر من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم- : "**أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة ولا غيرها**".(1)

وأخرج النسائي في سننه الكبرى، وفضائل الصحابة من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: قال: أمر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أسامة فبلغه أن الناس يعيبون أسامة ويطعنون في أمارته، فقال: "إنكم تعيبون أسامة وتطعنون في أمارته، وقد فعلتم ذلك بأبيه من قبل وإن كان لخليقا للأمارة، وإن كان لأحب الناس كلهم إلى وإن ابنه هذا من بعده لأحب الناس إلى، فاستوصوا به خيراً فإنه من خياركم"، قال سالم: فما سمعت عبد الله بن عمر يحدث هذا الحديث قط إلا قال: ما حاشا فاطمة.(2)

وأخرج الطبراني في معجمه الكبير من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أمر أسامة بن زيد وطعنوا في أمارته فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فقال: "ألا إنكم تعيبون أسامة، وتطعنون في أمارته...؛ فاستوصوا به خيراً ؛فإنه من خياركم". قال سالم: فما سمعت عبد الله يحدث بهذا الحديث قط إلا قال: ما حاشا فاطمة. (3)

"وحاشا" التي في الحديث ليست الاستثنائية، بل هي فعل متعد متصرف بمعنى أستثني، و(ما) هنا نافية، وليست مصدرية، وهو من كلام الراوي.(4)

قال ابن هشام: "(ما) نافية، والمعنى : أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة، وقد توهم ابن مالك أنها (ما) المصدرية، و(حاشا) الاستثنائية، بناء على أنه من كلامه عليه الصلاة والسلام، فاستدل به على أنه قد يقال: "(قام القوم ما حاشا زيداً)" كما قال: رأيت الناس ما حاشا قريشاً...؛ ويرده أنه في معجم الطبراني (ما حاشا فاطمة ولا غيرها)".(5)

---

(1) مسند عبد الله بن عمر، ص47 ح91.

(2) السنن الكبرى، 53/5 ح8186، وفضائل الصحابة، ص25 ح83.

(3) المعجم الكبير، 298/12 ح13171.

(4) البهجة المرضية، 276.

(5) مغني اللبيب، 164.

إذا استُثنى بـ (حاشا) ضمير المتكلم، وقُدِّر الجر قيل "حاشاي" كما سبق ذكره في قول الشاعر(1):

في فتية جعلوا الصليب إلههم   حاشاي، إنني مسلم معذور

أما إذا قصد النصب ؛فيقال: (حاشاني) بنون الوقاية، كما يقال "عداني".(2)

إذا نصب بـ (حاشا) فهي فعل لا يتصرف لأنها وقعت موقع (إلا) فأدت معناها، فلا تتصرف كما لا تتصرف (عدا) ،(خلا) ،(ليس) ،و(لا يكون)، بل هي أحق بالمنع من التصرف؛ لأنها تزيد على الأربع أنها تشبه (حاشا) الحرفية في اللفظ والمعنى، وقد ذهب المبرد كما رأينا إلى (أن) (أُحاشي) مضارع متصرف من (حاشا) التي يستثنى به، وقد رأينا كيف رد عليه ابن مالك وغيره ؛ فغلّطوه فيما ذهب إليه.(3)

وفي(حاشا) التي يستثنى بها لغتان: (حاشَا) بإثبات الألفين، و(حشَا) بحذف الألف الأولى كقول الشاعر(4):

حشَا رهط النبي، فإن منهم   بحوراً، لا تكدرها الدلاء

وتكون للتنزيه كقولهم: حاشا لزيدٍ، وهذه ليست للاستثناء ولا تدل عليه، بل لتنزيه المذكور عما لا يليق به.(5)

وهذه التي للتنزيه ليست حرفاً بلا خلاف، ثم اختلفوا أهي اسم؟ أم فعل؟: فقال المبرد ، وابن جني ، والكوفيون: هي فعل؛ وذلك لأنها تدخل على الحرف؛ ولدخول الحذف فيها، وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية، فالاسم يشارك الفعل في هذين الأمرين.(6)

وقد اختلف القائلون بفعليتها فقال أكثرهم فيها ضمير الفاعل، وذهب الفراء إلى أنها فعل بلا فاعل، وقد سبق بيان فساد هذا الرأي ؛ لأنه لا يكون أبداً فعل بلا فاعل.(7)

---

(1) الجني الداني، 566.

(2) الجني الداني، 566.

(3) الجني الداني، 566، ومغني اللبيب، 165/1.

(4) الجني الداني، 567، انظر (المقرب، 172/1، واللسان "حشى").

(5) مغني اللبيب، 165/1، والجني الداني، 559.

(6) الجني الداني، 559، 560، ومغني اللبيب، 165/1.

(7) الجني الداني، 560.

آراء النحاة في "حاشا "

وذهب الزجاج إلى أنها اسم، وصححه ابن مالك قائلاً: الصحيح أنها اسم منتصب انتصاب المصدر، الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل، فمن قال: حاشا لله فمعناه: تنزيهاً لله.(1)

خلاصة البحث (الخاتمة)

- اختلاف النحاة في (حاشا) التي للاستثناء أهي حرف؟ أم فعل؟.
- ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها لا تكون إلا حرف جر، وهو الكثير الراجح.

واحتجوا بأدلة منها لا يجوز دخول (ما) عليها كما تدخل على (خلا) و(عدا)، وأنهم يقولون: حاشاي، ولو كانت فعلاً لقالوا: حاشاني، وكذلك ثبت عن العرب في شواهدهم الصحيحة أن (حاشا) جرت الاسم.

- ما ذهب إليه سيبويه من جرها للاسم صحيح، لكنه تشدد في منع كونها ناصبة، وهذا ليس دقيقاً فقد خالفه كثير من العلماء في هذا ومنهم : ابن مالك ،بن السراج ، ابن الناظم ، المرادي ، ابن هشام ، الرضى ، ابن الأنباري، والأشموني وغيرهم، الذين أثبتوا كونها فعلاً ناصباً.

وقال الفراء والكوفيون : هي فعل ودللوا على ذلك بأنها تتصرف فلما تصرفت وجب أن تكون فعلاً ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، وبأن الحذف يدخلها، وغير ذلك من الأدلة. وهي عند الفراء فعل بلا فاعل وهذا قول فاسد كما بين العلماء ؛ لأنه لا يوجد فعل بلا فاعل.

أما المبرد ومن معه فالفاعل عندهم ضمير استتر فيها يعود على (البعض) المفهوم من الكلام.

والوجه الثالث في (حاشا) أنها تحتمل الوجهين فتكون حرفاً ؛ إذا جرت، وهي فعل؛ إذا كانت ناصبة وهو ما ذهب إليه: المبرد ، الجرمي ، المازني ، والزجاج ، وغيرهم.

لقد تشدد سيبويه في منع كونها فعلاً ؛ لأنه لم يصل إليه؛ ولم يرد عن العرب، كما تشدد كذلك الفراء والكوفيون في منع كونها حرفاً، وقد جانب الصواب الطرفين في هذا المنع، والله تعالى أعلم.

أما المبرد وأصحابه: فقد جمعوا بين الوجهين دون تشدد، وهو أفضل الآراء ؛ لأن الوجهين ثبتا عن العرب بالدليل الواضح والبرهان الأكيد.

- الفرق بين (حاشا) و(خلا) : أن (حاشا) لا تدخل عليها (ما) بخلاف (خلا)، فلا يقال: قاموا ما حاشا زيداً، إلا في النادر.
- إذا استثني بـ (حاشا) ضمير المتكلم وقصد الجر ؛ قلنا: حاشاي"، وإذا قصد النصب ؛ قلنا: حاشاني"، كما يقال: عداني.

---

(1) الجني الداني، 561.

- إذا نُصب بـ (حاشا) ؛ فهي فعل لا يتصرف.
- حاشا التي يستثنى بها فيها لغتان: (حاشَا) بإثبات الألفين، و(حشَا) بحذف الألف الأولى.
- وتأتي (حاشا) للتنزيه، وهي ليست حرفاً بلا خلاف، ثم اختلفوا : أهي فعل؟ ، أم اسم؟، والأرجح أنها اسم انتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل، فمن قال: حاشا لله فمعناه: تنزيهاً لله.

مصادر البحث :

1- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفى سنة 316هـ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة 1408هـ - 1988م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

2- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري المولود في سنة 513، والمتوفى في سنة 577هـ.

3- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، المتوفى سنة 761هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،الطبعة السادسة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

4- البهجة المرضية في شرح الألفية، تأليف أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة 911هـ، تحقيق أحمد إبراهيم محمد علي، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان.

5- توجيه اللمع للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق أ. د. فايز زكي محمد دياب، الطبعة الأولى 123هـ - 2002م، دار السلام، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

6- الجمل في النحو للزجاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1424هـ - 2003م.

7- الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1413هـ - 1992م.

8- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمود بن الجميل، الطبعة الأولى 1423هـ - 2002م، مكتبة الصفا، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

9- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية.

10- شرح ابن عقيل قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقل العقيلي المصري الهمداني، 698- 769هـ، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، طبعة 1414هـ - 1994م، دار الفكر، بيروت، لبنان.

11- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

12- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام العلامة حجة العرب جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.

13- شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لجمال لدين محمد بن عبد الله ابن مالك، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001م.

14- شرح الرضى على الكافية، تحقيق وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس.

15- شرح شواهد العيني، تحقيق محمود بن الجميل، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2002م، مكتبة الصفا، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

16- شرح المفصل للشيخ العلامة موفق الدين يعيش بن يعيش النحوي المتوفى سنة 643هـ، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

17- علل النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق المتوفى سنة 325هـ، تحقيق د. محمود جاسم محمد الدرويش،الطبعة الأولى 1420هـ - 1999م، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية.

18- كتاب سيبويه أبي بشر عمر بن عثمان بن قنير، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان.

19- لســان العرب للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، لبنان.

20- اللمـع فـي اللغة العربية، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة 392هـ، تحقيق حامد المؤمن، الطبعة الثانية 1495هـ - 1985م، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

21- مغـنى اللبيـب عـن كتب الأعاريب، لجمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، الطبعة الخامسة 1979م.

22- المقتضـب لأبـي العباس محمد بن يزيد المبرد 210- 285ه،- تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1399هـ، ص(2)، 1399هـ - 1979م.